

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية 1226

السيد/ رئيس مجلس المحافظين
السادة المحافظين
السيد/ رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
السادة/ أعضاء الوفود والمراقبين
الحضور الكرام..

يسعدني أن أخطب جمعكم الكريم هذا متقدماً بالتهنئة للصندوق بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على إنشائه و متمنياً لكم التوفيق والنجاح بما يساعد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الاستمرار بأداء دوره الهام والنبيل لمحاربة الجوع والفقر في العالم، كما أود أن أتقدم بالشكر للصندوق الدولي على دعوتي للمشاركة وإلقاء كلمة في هذه الدورة.. منوهاً بأنشطة الصندوق الفعالة وإنجازاته الواضحة خلال الثلاثين سنة الماضية في مساعدة الدول النامية لتحقيق الأهداف المتعلقة بتحسين وتطوير التنمية الريفية ومحاربة الفقر والجوع وتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، مثنياً لرئيس الصندوق ومساعديه ما بذلوه وبذلونه من جهد في تطوير أعمال الصندوق وأنشطته ولكل مجالس المحافظين السابقة والحالية والرؤساء السابقين للصندوق على ما بذلوه من جهد وما قدموه من أفكار للوصول إلى الأهداف التي أنشئ من أجلها الصندوق ليصل إلى هذا المستوى الرفيع من الإنجاز والأداء.

السيد الرئيس

الحضور الكرام

على الرغم من الجهود التي بذلت والنجاحات النسبية التي تحققت منذ مؤتمر الغذاء العالمي عام ١٩٧٤ وإنشاء الصندوق عام ١٩٧٧، فإن العالم ما زال يعاني من مشكلات الفقر واختلال في الأمن الغذائي وتزايد في أعداد من يعانون من ويلات الجوع في عدد من أجزائه، وهو ما يتطلب تضامناً للجهود لدعم الصندوق من قبل الدول الأعضاء لتحقيق أهدافه الإنسانية النبيلة وأكثر من أي وقت مضى في ظل أوضاع الدول النامية الاقتصادية والغذائية الحالية، فلماذا تؤكد المملكة العربية السعودية على أهمية الدور الفعال والمحفز للصندوق في التنمية الريفية باعتباره أحد الوسائل الناجعة لمحاربة الجوع والفقر وتحقيق أهداف الألفية الثالثة للأمم المتحدة الخاصة بإنقاص الجوع والفقر في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ والتي أقرها الصندوق. إن المملكة العربية السعودية تولي أهمية كبرى لقضايا التنمية الريفية المستدامة وتطوير الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فقد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية 1228

حظي قطاع الزراعة في المملكة كغيره من القطاعات باهتمام الحكومة، يتضح ذلك من خلال خطط التنمية المتعاقبة إدراكاً منها لمساهمتها الفاعلة في رفع مستويات الدخل والرفاهية لسكان الريف والأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتنويع مصادر الاقتصاد الوطني ومكافحة التصحر والمساهمة في التوازن البيئي، ولقد وضعت المملكة الاستراتيجيات والخطط والبرامج والسياسات والآليات لتحقيق الأهداف المعلنة للزراعة ومن أهمها تأهيل الكوادر البشرية وتحديث وتطوير الأنشطة الزراعية ونقل وتوطين التقنية المتطورة والملائمة لظروف المملكة الطبيعية ورفع الإنتاجية والإرتقاء بالمعايير التقنية والجودة وتحسين القدرة التنافسية لمواكبة التطورات العالمية، وعملت على توفير التمويل ومدخلات الإنتاج اللازمة للعمليات الزراعية خاصة لصغار المزارعين ممن يطبقون أنظمة ترشيد استعمالات المياه، حيث تقدم لهم الحوافز والأراضي بالمجان.

كما إن المملكة العربية السعودية إيماناً منها بالدور الذي يمكن أن يضطلع به الصندوق في التصدي لفواقع الفقر وبلورة خيارات إنسانية لصالح الفقراء في العالم واصلت تقديم مساهمتها للصندوق منذ إنشائه دون انقطاع، وبجانب مساهمات المملكة للصندوق وغيره من المؤسسات المتعددة الأطراف فإنها تقدم المساعدات الغذائية والقروض الإنمائية الميسرة والمباشرة لمساعدة الدول النامية والأقل نمواً، حيث بلغ معدل ما قدمته المملكة سنوياً من عون إنمائي خلال العقود الثلاثة الماضية (4%) أربعة بالمائة من إجمالي إنتاجها المحلي السنوي والذي زاد بكثير عن الحد الأدنى الذي طلبته الأمم المتحدة من الدول المانحة وهو أقل من (1%) من الدخل القومي (سبعة من عشرة في المائة) ولقد استفادت حوالي ثلاث وثلاثون دولة نامية من هذا العون الإنمائي من المملكة، ولكن على الرغم من كل هذا فإن المملكة تعطي أهمية قصوى للعمل الجماعي، والتعاون والتضامن الدولي كوسيلة فاعلة في مساعدة الدول المحتاجة، وستظل المملكة تدعم المنظمات الدولية خاصة الفاعلة منها مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لدعم وتقوية التضامن والتعاون الدولي والإخاء الإنساني، ولقد بلغت مساهمة المملكة للصندوق منذ إنشائه وحتى التجديد السابع (389,923,000) ثلاثمائة وتسعة وثمانين مليوناً وتسعمائة وثلاثة وعشرين ألف دولار.

الحضور الكرام

لقد أسس الصندوق على قاعدة شراكة إستراتيجية بين منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وحكومات الدولة المعنية الأخرى، كما قامت شراكة طويلة الأمد وقوية وفاعلة بين صندوق أوبك للتنمية و "إيفاد" منذ



إنشائهما عام ١٩٧٧م وحتى الآن، ولقد زاد من فاعلية هذه الشراكة اعتماد الشريكين على مبدأ التكامل بينهما في تنمية الريف ومحاربة الفقر حيث ركز صندوق أوبك على البنية التحتية الريفية، وركزت إيفاد على الخدمات والاستثمار الزراعي والريفي، ونفذت إيفاد عن طريق التمويل المشترك مع "أوبك" العديد من المشاريع والبرامج في مختلف الدول النامية في هذا المجال.

ولقد أثبت الزمن جدوى فاعلية ونجاح هذه الشراكات، ولهذا تؤكد المملكة العربية السعودية على الأهمية الإستراتيجية لمنهج الشراكة الذي يجب ألا تتوقف المساعي والجهود لتطويره وتنميته بما يخدم أهداف التنمية، كما لا يفوتني أن أشير إلى التنسيق الفعال والتعاون المثمر بين الصندوق ومنظمات الأمم المتحدة المتواجدة بروما مثل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي خاصة فيما يتعلق بالبرامج المشتركة لمحاربة الجوع والفقر وتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وأؤكد على أهمية مشاركة الدول المستفيدة وحكوماتها المحلية وخاصة السكان المستهدفين من مشاريع التنمية التي يقوم بها الصندوق.

السيد الرئيس

الحضور الكرام

إن عمليات تنمية الزراعة والريف ومحاربة الفقر مترابطة مما يتطلب تنسيق الجهود واعتماد التخطيط والبرامج المتكاملة، وعلى الرغم من أهمية التمويل الزراعي والريفي إلا أنه كما يعرف الجميع قليل التأثير ما لم يقدم من خلال منظومة متكاملة من الخدمات التي تعنى بالمعوقات الأخرى للزراعة والفقر، وإن تبني الصندوق هذا المنهج المتكامل الذي انعكس بوضوح باعتماده الإطار الاستراتيجي ٢٠٠٧-٢٠١٠ وخطة العمل ٢٠٠٧-٢٠٠٩ يتوجب الشناء والشكر مع التأكيد على أهمية المتابعة لتطويره وزيادة فعاليته خاصة في ظل التعقيدات التي أفرزتها المتغيرات العالمية المتسارعة في التكنولوجيا والمعلومات والتجارة والمناخ وغيرها.

كما أشير إلى أنه في ظل مناخ الانفتاح الاقتصادي والعولمة يجب التأكيد على أهمية إعطاء التسويق الزراعي الداخلي والخارجي في الدول المستهدفة الاهتمام المناسب في برامج الصندوق لتحقيق المنافسة للمنتجات المحلية بما يمكنها من النفاذ للأسواق داخليا وخارجيا، وغني عن القول أن إنجاح تنافسية منتجات الدول النامية ووصولها إلى أسواق التصدير يتطلب مراجعة سياسات الأسعار والدعم والحماية في الدول المتقدمة في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية بما يمكن من الوصول إلى اتفاق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية 1228

عالمي يرسى قواعد التجارة الحرة والمنافسة ويُسهل فتح أبواب الدول المتقدمة لمنتجات الدول النامية خاصة أكثرها فقراً.

وحكومة المملكة العربية السعودية تنظر باهتمام للتغيرات المناخية في العالم وترى أنه من المناسب قيام الصندوق بالاهتمام بالبرامج والمشاريع التي تساعد في إدارة الموارد الطبيعية والبشرية بكفاءة ومكافحة التصحر والمحافظة على البيئة وتنميتها ودرء وتخفيف آثار الكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات والزلازل وغيرها وجعل هذه المشاريع كأحدى مكونات التنمية الزراعية والريفية المتكاملة في الدول النامية.

وأود الإشارة هنا إلى أنه من منطلق اهتمام المملكة بالبيئة والمناخ العالمي فقد اقترحت في اجتماع رؤساء دول منظمة (أوبك) الذي عُقد في الرياض في شهر نوفمبر ٢٠٠٧م إنشاء صندوق للأبحاث المتعلقة بالعوامل المؤثرة (شاملة النفط) على تغيير المناخ والبيئة، وقدمت المملكة لهذا الصندوق مبلغ (٣٠٠) مليون دولار، ولقد لقي هذا الاقتراح قبولاً واسعاً وسط الدول الأعضاء التي تأمل أن يساعد إنشاء هذه الصندوق في الوصول إلى نتائج بحثية موضوعية تثري الفهم العام للمتغيرات في المناخ العالمي وتشجع على وضع السياسات والبرامج المساعدة على التوازن البيئي في ظل متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية المتصاعدة.

السيد الرئيس

الحضور الكرام

أنه من الأهمية بمكان ضمان إيصال المساعدات من الصندوق إلى المستهدفين بكفاءة وفاعلية لتحقيق الأهداف المرجوة منها، مما يتطلب أن تكون الأنشطة والمشاريع الموجهة إلى التنمية الريفية وإزالة الفقر فعالة ومؤثرة وتفضي إلى نتائج ملموسة وتحسينات مستمرة في حياة سكان الريف المستهدفين خاصة أكثرهم فقراً، وأني أثنى الجهود التي بذلها الصندوق في هذا الصدد عندما وقع على إعلان باريس (٢٠٠٥) المتعلق بفاعلية العون الخارجي ووافق على إجماع (مونترالي) الداعي إلى الاستقطاب الفعال والكفء للموارد المالية واعتماد نظام الإدارة المبني على نتائج عملياته وأنشطته المختلفة والذي وفر له الإطار اللازم لتقييم ومتابعة الأداء وتصحيح المسار من أجل التحسين المستمر والفعالية المتصاعدة لأنشطته المختلفة.



أيها الحضور المحترمين
 في الختام نعرب عن شكرنا لرئيس مجلس الصندوق ولرئيس الصندوق وزملائه
 على ما حققوه من انجازات وما أعدوه من خطط مستقبلية والشكر موصول لكم جميعاً
 لحسن الاستماع، مع تأكيدي على رغبة المملكة في الاستمرار في إرساء وتوطيد
 علاقات تعاون أوسع وأشمل مع الصندوق في المستقبل، وحرصها على هذا النهج
 لمساعدة الفقراء والمحتاجين وتحسين أوضاعهم لحياة كريمة، آملاً أن يبقى الصندوق
 فعالاً ومتطوراً في خدمة الأهداف الآنية والمستقبلية للدول الأعضاء خاصة محاربة الفقر
 والجوع في العالم متمنياً أن تُكلل جهودنا جميعاً بالنجاح.
 ولكم أطيب التحيات،،،